وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب
الرقم الدولي (٢٠٧٣ - ٦٦١٤) ISSN

مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب

مجلة
جامعة الأنبار للغات والآداب

مجلة علمية محكمة تصدرها جامعة الأنبار

عدد خاص ٢٠٢١

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق (١٣٧٩ لسنة ٢٠١٠)

مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب
العراق - الأنبار - الرمادي - جامعة الأنبار
ص . ب : (٥٥ رمادي) (٥٥٤٣١)
E-mail:aujll@yahoo.com

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الانبار
كلية الآداب

مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بدراسات وأبحاث اللغات الحديثة وآدابها

تصدرها جامعة الانبار

ISSN = 2073-6614 (Print)
ISSN = 2408-9680 (Online)

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٣٧٩ لسنة ٢٠١٠

عدد خاص **٢٠٢١**

مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بدراسات وأبحاث اللغات الحديثة وآدابها تصدرها جامعة الانبار

رئيس التحرير	**أ.د. ليث قهير عبدالله**
مدير التحرير	**أ.م.د. محمد فليح حسن**

هيئة التحرير

أ.محمد احمد القضاة	كلية الآداب – الجامعة الاردنية
أ.د. عدنان خالد عبدالله	كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية – جامعة الشارقة
أ.د. وافي حاج ماجد	الجامعة العالمية – بيروت
أ.د.سعد عبد العزيز مصلوح	كلية الآداب – جامعة الكويت
Ass.Prof.Dr. Rosli Bin Talif	كلية اللغات – جامعة UPM
أ.د. عامر مهيدي صالح	كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة الانبار
أ.د. مصطفى صالح علي	كلية الآداب – جامعة الانبار
أ.د. بيان محمد فتاح	كلية الآداب – جامعة الانبار
أ.م.د. احمد عبد العزيز عواد	كلية الآداب – جامعة الانبار
أ.م.د. جاسم محمد عباس	كلية الآداب – جامعة الانبار
أ.م.د. علي سلمان حمادي	كلية الآداب – جامعة الانبار
م.د. حارث ياسين شكر	كلية الآداب – جامعة الانبار
م. عمر سعدون عايد	كلية الآداب – جامعة الانبار

مجلة جامعة الانبار للغات والآداب-جمهورية العراق –محافظة الانبار-الرمادي- جامعة الانبار ص. ب (٥٥ رمادي)

البريد الالكتروني E-mail :aujll@uoanbar.edu.iq ،**Mobile: +9647732017683**

(٥٥٤٣١ بغداد)

ضوابط النشر

١-مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب مجلة فصلية علمية محكّمة تصدر عن جامعة الأنبار بواقع عددين في السنة، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية المحلية والعربية والأجنبية، في الآداب واللغات الحية.

٢-يقدم الباحث البحث مطبوعًا في نسختين يكون حجم الخط (١٤) للمتن و(١٢) للهوامش الختامية بخط (simplified Arabic) للبحوث باللغة العربية، وبخط (Times New Roman) للغات الأخرى وبمسافات منفردة، وبمسافة (٢.٥) من جميع الجهات.

٣-تكون البحوث المقدمة للنشر مكتوبة وفق المناهج العلمية البحثية المتعارف عليها ويرفق مع كل بحث مستخلصين باللغتين العربية والانجليزية بحدود (المائة)كلمة لكل منهما مع الكلمات المفتاحية.

٤-ألّا يزيد عدد صفحات البحث على (٢٥) صفحة مع الأشكال والرسوم والجداول والصور والمراجع، وتستوفى مبالغ إضافية من الباحث لما زاد على ذلك، أما الملاحق فتُدرج بعد ثبت المصادر والمراجع، علمًا أنّ الملاحق لا تنشر وإنما توضع لغرض التحكيم فقط.

٥-يرجى طبع الآيات القرآنية وعدم نسخها من المصاحف الالكترونية، مع مراعاة دقة تحريكها لغويًا.

٦-تعرض البحوث على محكمَين من ذوي الاختصاص لبيان مدى أصالتها وصلاحيتها، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.

٧-يحصل الباحث على نسخة واحدة من العدد الذي ينشر فيه بحثه.

٨-ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

٩-تحتفظ المجلة بحقوق نشر البحوث الحصرية وفقًا لقوانين حقوق الطبع والملكية الفكرية الدولية ولا يجوز النقل أو الاقتباس أو إعادة النشر لأي مادة منشورة في المجلة إلّا بموافقة خطية من المجلة.

المحتويات

ت	البحث	اسم الباحث	الصفحة
١	جائحة كورونا وابعادها الداخلية في النظام السياسي العراقي	د. هدى هادي محمود	١
٢	جوهر التزام الطبيب بإعلام المصاب بفيروس كورونا	د. منى نعيم جعاز	١٩
٣	الطاعون واثره في قتل العلماء في العصرين الاموي والعباسي الاول -دارسة مقارنة مع جائحة كورونا	د. حيدر سالم محمد	٣٧
٤	القواعد الدولية المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد ٩١ المستجد	د. فلاح عبدالحسن عبد ايوب	٥٠
٥	أثر جائحة كورونا(كوفيد- ١٩) على ذوي الدخل المحدود والعاملون بالاجر اليومي لسكان قضاء القائم باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS خلال فترة الحجر الصحي	م.م. حازم محمد خلف	٨٣
٦	COVID-19 AND TECHNOLOGY: A REVIEW ON THE IMPACT OF COVID-19 ON TECHNOLOGY DEVELOPMENT	السيدة سارة رعد قاسم السيدة صفا رياض قطان	١٠٨
٧	أثر جائحة كورونا على ثقافة الفرد النفسية بسلطنة عمان وعلاقته ببعض المتغيرات	د. رابعة محمد مانع أ. وفاء علي سعيد بني عرابة	١٢١
٨	أثر جائحة كورونا على النشاط البحثي والعلمي في العلوم الشرعية واللغوية	د. عبد الرحمن حسان عثمان د.عبد مجيد عبيد خلف د. عامر خميس وادي خضر	١٣٨

كلمة هيئة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس تحرير المجلة

جائحة كورونا وابعادها الداخلية في النظام السياسي العراقي

Corona's pandemic and its internal dimensions In the Iraqi political system

Dr.huda hadi mahmmod

Political science/law college/university of Mosul

د.هدى هادي محمود

نظم سياسية/كلية الحقوق/جامعة الموصل

Hhuda1608@gmail.com

الملخص

انتشرت جائحة كوفيد-١٩ في جميع أنحاء العالم في وقت الذي يقع فيه العراق تحت ضغوط كبيرة من مختلف المجالات، ومن المحتمل أن تؤدي ردود فعل ضد التهديد الذي يمثله فيروس كورونا المستجد إلى تعقيد بعض المشاكل القائمة في العراق، خاصة في سياق دولي وإقليمي مليء بالتحديات، وقد ينتج عن ذلك أن تتحول الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والامنية إلى أزمات سياسية ، وأن تزيد حدة مطالب التغيير التي تنادي بها الاحتجاجات والمظاهرات منذ تشرين الأول لعام ٢٠٢٠م، خاصة اذا ما لم يتم توفير لقاح فعال ضد هذا الوباء، فإن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للقيود الصارمة التي تفرضها الحكومات العراقية قد تكون باهظة الثمن، وقد لا يستطيع المجتمع العراقي تحملها طويلاً.

الكلمات المفتاحية : كورونا ، النظام السياسي، التحديات.

Abstract

The Covid-19 pandemic has spread around the world at a time when Iraq is under great pressure from various types, and reactions against the threat posed by the emerging Corona virus will complicate some of the problems existing in Iraq, especially in a challenging international and regional context. This may result in social and economic difficulties becoming political crises, and that the demands for change advocated by protests and demonstrations increase since October 2020, unless an effective vaccine is provided against this epidemic, the economic and social cost of the strict restrictions imposed by the Iraqi governments, may be The fact that the exorbitant price, and the Iraqi society cannot afford long.

Keywords: Corona, political system, the challenges

المقدمة :

تزامناً مع تفشي فيروس كورونا، يواجه العراق الذي يعاني منذ عام ٢٠٠٣ م من مشكلات وازمات في المجالات كافة، فيوم بعد يوم تزداد التحديات الداخلية في خضم الازمة السياسية التي تشهدها البلاد منذ اندلاع الاحتجاجات في تشرين الأول لعام ٢٠١٩م، التي تحولت الاحتجاجات تعبيراً عن المظالم الاقتصادية والاجتماعية التي توقفت بسبب الجائحة ، فيما تتعقد وتتلاشى الحلول في مشهد غير منتظم يحمل مخاطر وتحديات سياسية ، فما زال العراق بلا حكومة قوية قادرة على التحكم بالأوضاع السياسية وإدارة البلد، بسبب عدم توافق الشركاء في العمل السياسي على مرشح بعينه ، وبالرغم من اتخاذ عدد من الإجراءات لخلية الازمة لمواجهة جائحة كورونا في منع التجمعات وتعليق الدوام في المدارس والجامعات وبعض المؤسسات الحكومية واغلاق المطاعم وإيقاف حركة السفر وغيرها ، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة و خطيرة على المستوى الاقتصادي والأمني والاجتماعي ، فعلى المستوى الاقتصادي يعاني العراق في ضعف التنمية الاقتصادية وهبوط أسعار النفط وتزايد الديون الداخلية والخارجية وحتى العجز عن مواجهة الأوبئة والامراض والفشل في التخطيط الاقتصادي التي أدخلت العراق في مرحلة حرجة ووضع خطير في ظل عجز واضح وكبير في موازنة عام ٢٠٢٠م ، اما امنياً يواجه العراق تحديات امنية من قبل هجمات تنظيم داعش لزعزعة الأمن الداخلي واستغلاله التهاون الأمني والانشغال بفيروس كورونا ، اما اجتماعياً فقد أدت ازمة كورونا الى اضرار جسيمة منها تعطيل مفاصل الحياة

الاجتماعية وما رافقها من حظر للتجوال والبقاء في المنازل لتطويق انتشار الفيروس وما قد تخلقه من اضرار على طبقة العمال والكسبه والعوائل الفقيرة التي تحصل قوتها بشكل يومي وغيرها من المهن ، ويمكن القول ان جائحة كورونا هي اكثر من مجرد ازمة صحية ، فهي قد تخلق أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية مدمرة تترك آثاراً عميقة في المجتمع العراقي .

أهمية البحث :

يشهد العراق تحديات داخلية كبيرة تشكل هاجساً للمجتمع وسط مخاوف من التعرض لمزيد من المخاطر والازمات، بعدما ضاعف تفشي جائحة كورونا المستجد التحديات التي يواجها النظام السياسي لتصبح امام واقع صعب يقيد قدرة النظام السياسي في العراق الى حد كبير اتخاذ القرارات بحجم التحديات والأزمات التي يعيشها، إلا ان التحدي الأبرز الذي يواجه العراق على نحو عام ، والحكومة بشكل خاص بفعل كورونا ، ليس الصراع السياسي الداخلي ، وإنما الازمة الاقتصادية التي فاقمتها تداعيات تفشي جائحة كورونا .

إشكالية البحث:

إن محاولة أدارة أزمة جائحة كورونا وتوظيفها يطرح جملة من التساؤلات حول التحديات الداخلية التي رافقت الأزمة وكيفية تفاقم الأزمات الداخلية وكذلك حول الطريقة التي تعاملت بها النظام السياسي وأدارتها عملياً ومحاولة توظيفها لتحقيق مكاسب سياسية داخلياً وخارجياً، واخيراٍ أهم النتائج والتداعيات التي خلقتها أزمة كورونا ومآلاتها .

فرضية البحث :

أن النظام السياسي العراقي الحالي أخفق في إدارة أزمة كورونا ومحاولة تسيسها لتحقيق أهداف داخلية ، مما عمق من التحديات السياسية وضاعف من الأزمات التي يواجهها ،ورفض كل الدعوات لإجراء إصلاحات حقيقية تنقذ البلد وتقدم الحلول المنطقية لما أوجدته هذه الأزمة من مشكلات عامة .

منهجية البحث:

ان محاولة اثبات فرضية البحث يقتضي دراسة الموضوع وفق مناهج علمية تقوم على اساسها ، فقد عمد الباحث على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي.

هيكلية البحث :

قسم البحث الى مبحثين، إذ تناول المبحث الأول؛ السلطة وإدارة الازمة ؛ وفيه مطلبين ، المطلب الأول بعنوان "السلطة ومحاولة توظيف الازمة" ، اما المطلب الثاني تناول "التحديات الداخلية في ظل ازمة كورونا"، والمبحث الثاني فكان بعنوان "نتائج وتقييم إدارة الحكومة العراقية لازمة كورونا" ، وفيه مطلبين ، تناول المطلب الأول ، المآلات واحتمالات المستقبل ، اما المطلب الثاني تطرق الى "الإجراءات الحكومية لمواجهة جائحة كورونا" ثم الخاتمة وقائمة المصادر.

المبحث الأول

السلطة وإدارة الازمة

المطلب الأول: السلطة ومحاولة توظيف الازمة

يعد فيروس كورونا عامل مهم في تفاقم المشاكل القائمة للنظام السياسي في العراق ، فمن ناحية ، شهد العراق احتجاجات شعبية واسعة النطاق (باسم الحراك الشعبي) منذ تشرين الأول لعام ٢٠١٩م ، والذي لم يسبق لها مثيل من حيث مدتها والموقف الحضاري الذي أظهره المتظاهرون ، داعية الى القضاء على الفساد ومطالبة ان تؤدي الدولة وظائفها السياسية ، إذ لايمكن للإخفاقات المتعددة للحكومات المتعاقبة في الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣م ، من غياب القادة السياسيين ذوي القدرة على حل المشاكل الهائلة التي تواجهها الدولة العراقية المتآكلة والتي سببها المحسوبية والطائفية، كما إن الانخفاض الحاد في اسعار عائدات النفط في النظام الريعي الذي يعتمد على الدخل الناتج القومي العراقي ، وبسبب حرب الأسعار مؤخراً قد أدى الى أزمات متزامنة وعميقة، في ذروة جائحة كوفيد-١٩ من ناحية ثانية، الامر الذي عمل مشكلة كبيرة لميزانيتها العامة، وهذا أثر بشكل مباشر على الوضع العام (١).(فرناندث، ٢٠٢٠، ص٤)

فمن يتابع تطورات الاحداث في العراق يسيطر عليه شعور باليأس والإحباط وفقدان الأمل بمستقبل أفضل، فيوم بعد يوم تزداد المشكلات وتتعقد المسائل وتتلاشى الحلول في ظل مشهد يحمل في طياته جمة مخاطر بسبب عدم توافق شركاء العملية السياسية ، اضف الى

التحديات الكبيرة على المستويين الداخلي والخارجي وأهمها انتشار السلاح المنفلت وضعف سلطة الأجهزة الأمنية الرسمية مع تداعيات الصراع الأمريكي –الإيراني وتصفية حسابات الطرفين على الأراضي العراقية ، ومن يتأمل الواقع جيدا ، يجد ان الجزء الأكبر من المسؤولية عن الأزمات المتتالية في العراق هم الحاكمون ، فالأحزاب والكتل السياسية التي هيمنت وتفردت بالسلطة وإدارة الدولة لم تؤسس لنظام حكم وإدارة قائمة على المؤسسات ووانما على الأشخاص ، فغلبة المصالح الفئوية عززت الانقسام المجتمعي وادت الى انعدام الثقة بين مكونات الشعب العراقي وهذا انعكس على طبيعة العلاقة بين شركاء العملية السياسية الذين اختلفوا على كثير من جوانب العملية السياسية واتفقوا فقط على توزيع مغانم السلطة فيما بينهم في وقت يعيش غالبية الشعب في ظروف معيشية سيئة وصعبة (٢).(شكارة، عالم ما بعد كورونا،٢٠٢٠، https//www.almadapaper.net).

ان الخطر الرئيس الآن هو ان تؤدي جائحة كوفيه –١٩ الى تقويض ما تبقى من الأمن الاقتصادي والاجتماعي، فالحديث عن أزمة الحكومة في العراق يعني الحديث عن أزمة متفاقمة بين الفرقاء السياسيين ، وعجزهم عن إيجاد الحلول للكثير من المسائل العالقة ، ومما لاشك فيه، أن هذا الوباء نفسه يوفر فرصة للتفاوض على عقود اجتماعية جديدة من تعليق الاحتجاجات وحالة الهدوء النسبي ، في الوقت الذي يعيش المجتمع العراقي تحت وطأة الفيروس وتحت ضغوط اقتصادية واجتماعية هائلة، وقد تعمل حالة الطوارئ الصحية الحالية على تقليل تلك الضغوط بشكل مؤقت، ولكن إذا استمرت الاحتجاجات في الارتفاع، فقد ينفجر هذا الغطاء بمزيد من الضراوة عندما تنتهي هذه الأزمة، خاصة إذا تراكمت المزيد من الاخفاقات نتيجة سوء إدارتها للأزمة الصحية والعواقب الاقتصادية المترتبة على الركود المحلي(١).(عبد اللطيف ،اثار كورونا الاقتصادية،٢٠٢٠، https://studies.aljazeera.net/)

ومن الواضح أن الطريقة التي تدير بها الدولة العراقية الأزمة الصحية والاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد–١٩ ستكون لها اثارا كبيرة على مستقبل الدولة العراقية ، إذا استطاع النظام السياسي الحالي أن تدير هذه الازمة بدرجة مقبولة من النجاح، فسيمكن لها أن تخرج معززة من هذا الوضع، وعلى العكس من ذلك، إذا لجأت إلى التكتيكات المعتادة في التعامل مع الكوارث (إنكار الأدلة، الاستجابة بطريقة غير منسقة ومتأخرة، والبحث عن اللوم في الخارج وإطلاق العنان لطابعها المستبد)، وقتها سيكون بمقدور فيروس كورونا أن يعمق الشروخ وأن يفاقم

المشاكل التي يعانيها المجتمع العراقي، مما سيخلق عدم استقرار لها ولجيرانها في أسوأ وقت ممكن.

المطلب الثاني : التحديات الداخلية في ظل جائحة كورونا

لقد اظهر انتشار جائحة كورونا هشاشة الوضع وفاقمت ابعاد الأزمات الداخلية بكافة جوانبها بعد انتشار جائحة كورونا حيث معدلات الانتشار والوفيات، فبحسب البيانات الرسمية توفي قرابة المائة شخص ، وأصيب قرابة الفي شخص وذلك في نهاية شهر نيسان للعام ٢٠٢٠م ، من جانب اخر نقص الحاد في المعدات الأساسية للتعامل مع الأزمة ،في الوقت الذي حذرت الصحة العالمية عدم قدرة العراق على تحمل تبعات الفيروس، من هنا يمكن تحديد عدد من التحديات التي تواجه النظام السياسي في ظل جائحة كورونا ومنها:

١- التحدي السياسي:

يشهد النظام السياسي العراقي هذه الفترة إعادة ترتيب وتنظيم ليبتها الداخلي ضمن رؤية وخطاب ينشد الإصلاح عبر تكليف رئيس الوزراء جديد، في المقابل نجد الشارع العراقي من كل هذا التجديد غير متفائل ليس لأن الشعب يملك أفكاراً ورؤى مستقبلية لن تتلاءم مع السلطة الحاكمة ، بل لأنه يوجد أزمة ثقة متراكمة بين الشعب وممثليه وحكومته عبر السنوات السابقة تمثلت في سحق طموحات هذا الشعب الطامح وإنكارها (١).(كاطع، ٢٠٢٠،ص ٥٥-١١١)

لذا نجد ان العقلية السياسية التي حكمت العراق لم تكن عقلية بناء وإصلاح، بل كانت عقلية هدم وتصفية حسابات ، كانت ولا تزال تعيش في الماضي وارهاصاته ، وعليه فان الواقع يؤشر ان المسار الذي اعتمدته الطبقة السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣م وحتى الآن لم يكن مساراً ديمقراطياً حقيقياً بقدر ما مثل شكل من اشكال تقاسم السلطة والنفوذ واحتكار أدوات ووسائل القوة لديمومة تلك المغانم والمكاسب بغض النظر عن كون تلك الوسائل شرعية أم لا، طالما تضمن الاستمرارية والبقاء للأحزاب والشخصيات السياسية، ولعل ما يؤيد ذلك ان النظام السياسي في العراق بعد التغيير لم ينتج لنا مؤسسات ديمقراطية حقيقية، تكرس سيادة القانون والنظام في البلد، بقدر ما انتج لنا نمو وتعزيز سلطة الطبقة السياسية وسلطة الأحزاب على اختلاف مسمياتها على حساب المصلحة الوطنية العراقية (٢) (مرجع سابق،٥٧)

من خلال ما سبق تبرز لنا أهم التحديات السياسية في الداخل والمتمثلة بأزمات عدة من ابرزها أزمة الثقة بين الشعب والدولة وبالتالي لابد من استعادة ثقة الشعب بالدولة ومؤسساتها، وهذا لن يتحقق في ظل عدم احترام القانون وغياب العدالة والشفافية والنزاهة وانتشار الفساد الإداري والمالي ، ايضاً ازمة النخبة السياسية الداخلية المملة وتدويرها لنفس الوجوه في ظل دولة شبابية تحتل ٧٠٪ من تكوين نسيجها الاجتماعي ، فالنخبة السياسية أصبحت عاجزة تماماً عن استلهام رؤى وتطلعات القيادة واستحقاقات المرحلة القادمة لدرجة يمكن القول أن النخبة السياسية في العراق تعاني من إفلاس وغياب في الرؤيا وانعدام المصداقية وفقدان ثقة الشعب واحترامها ، لاسيما ان موقف هذه النخبة قد اتسمت بالانتهازية ، والمزايدات ، والشعارات ، وشراء الضمائر ، وساهمت بشكل او باخر في انتشار الفساد بكافة اطيافه وأشكاله في دولة قانون ، بينما تحتاج المرحلة القادمة الى برامج وأفكار وقيادات شبابية محنكة وواضحة لمستقبل الدولة العراقية ، وتنتهج سياسة عقلانية تفهم لغة العصر الذي نعيش فيه (٣)(رياض،النظام السياسي في العراق : بين الانسداد والتداعي،٢٠٢٠، www.trtarabi.com)

٢- **<u>التحدي الاقتصادي</u>:**

تعد الازمة الاقتصادية التي تواجهها الدولة العراقية الأثر الأكبر ما سبق ذكره في تفشي الفساد وتعطل الرؤية من أصحاب القرار والنخب السياسية الضعيفة، فالدور الاقتصادي الوطني حيوي ومركزي ولا يمكن الاستغناء عنه، وهنا يجب معالجة أسباب الضعف في مؤسسات الدولة الاقتصادية بدلاً من تركه في أيدي أسواق الدول الأخرى، ولكي تبقى الدولة تابعة اقتصادياً وسياسياً.(١) (وكالة NAS، ٢٠٢٠، www.nasnews.com)

في الوقت نفسه اضطرت الحكومة الى استئناف الأنشطة الاقتصادية " منخفضة المخاطر" في معظم انحاء البلاد رغم أن الأوضاع الناجمة عن تفشي الفيروس لا تزال حرجة، وذلك تحت وطأة الضغوط الاقتصادية والأوضاع المعيشية الصعبة التي خلقتها الأزمة والتي باتت الحكومة غير قادر على مواجهتها بعد التراجع الكبير في أسعار النفط الذي يعد المورد الأساسي الذي يرفد الميزانية ، وتباطؤ النشاط الاقتصادي ، والذي اربك أوضاع البلد المالية ، واصبح تمويل الانفاق العام في البلد يواجه تحديات وصعوبات كبيرة ، وسيؤدي تشديد الأوضاع المالية الى الكشف عن مواطن ضعف كبيرة في المالية العامة ، واتساع عجزها ، وتشير الاحصائيات الى انخفاض دولارا واحد من سعر البرميل يفقد العراق سنويا ما بين ١-١.٤ مليار دولار سنويا، خاصة عندما اخفق

اجتماع أوبك زائداً الحفاظ على الانفاق النفطي لتتحدر أسعار النفط بشكل مخيف ، ويخسر خام نفط البصرة اكثر من ٥٠٪ بالمتوسط، لينذر بتفشي ازمة صدمة قوية لاقتصاد يعتمد بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية (٢)(النصراوي، الاقتصاد العراقي في ظل جائحة كورونا،٢٠٢٠، www.uokerbala.edu.iq).

جدول رقم (١)

يبين أسعار النفط وزيادة العرض

اتجهت أسعار النفط نحو الانخفاض نتيجة لهبوط الطلب العالمي (بسبب الجائحة) وزيادة العرض (نتيجة نشوب حرب أسعار بين الموردين).

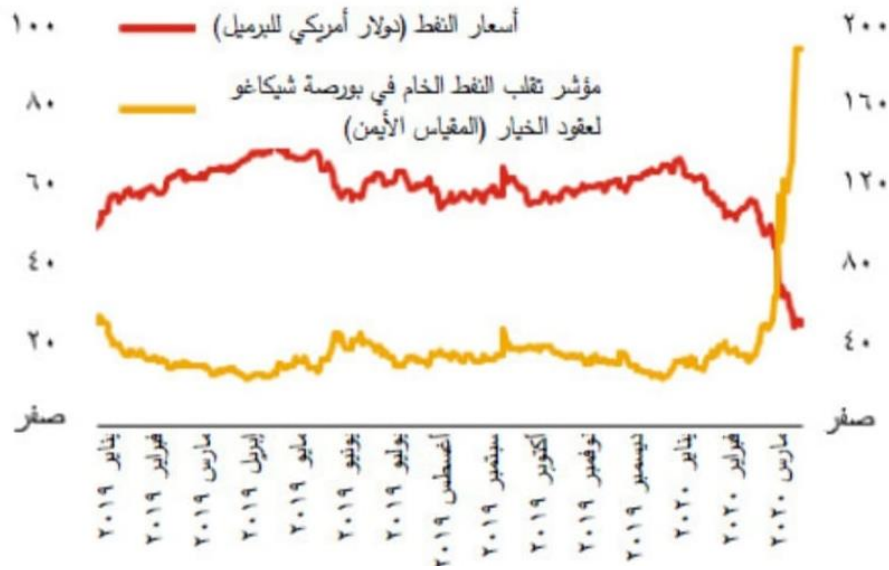

المصدر : مؤسسةBloomberg Finance LP

ومع ذلك لم تستطع الحكومة العراقية توظيف الجائحة ومحاولة الاستفادة وتحقيق مكاسب داخلية وخارجية من ورائها والهروب بمجمل الازمة التي يعاني منها للأمام من خلال تسيسه بعض المكاسب الرمزية والمؤقتة بتهدئة الغضب الشعبي مما عمق التحديات وضاعف من الازمة.

٣-<u>التحدي الأمني:</u>

ساهمت التحديات السابقة الذكر الى تفشي ظاهرة التطرف والإرهاب وتوفير مناخ عام يتيح لجماعات متشددة كـ "تنظيم داعش الإرهابي" الى خلق حاضنة جديدة مرة أخرى في وسط منشغل في مواجهة ازمة فيروس كورونا الى جانب التحركات داخلية وخارجية يمكن ان تؤدي دون قصد الى جعل البلاد تواجه خطر استنفاذ القدرات العسكرية في البلد (١)(الخفاجي،٢٠٢٠،ص٥٢).

ما يمكننا أن نقول ان الأزمات اختباراً للأنظمة السياسية ، وتتضح فاعلية وكفاءة الحكومة في كيفية التعامل مع إدارة الأزمات ، في حال لم تؤخذ على مجمل الجد ولم يكن هناك حل منسق لها على المستوى المطلوب ، فيمكن أن تسبب أضراراً مدمرة في العراق ، بحيث يضطر العالم عاجلاً أم آجلاً الى الرضوخ للحجر الصحي المتزامن في مواجهة تهديدات أزمة كورونا ، ولكن حتى ذلك ، لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي أو نقوم بتضييع الفرص عبر اتخاذ القرارات المؤقتة التي تساعد عملياً في توسيع رقعة انتشار الجائحة، وقد رأينا من السياسيين من عدّ جائحة كورونا على أنها تضخيم إعلامي يهدف الى زعزعة أمن البلاد واستقرارها ، فهناك من يعتقد أن جائحة كورونا ناجمة عن هجوم بيولوجي وتبني العداء للولايات المتحدة الى جانب التوجه إلى الأطراف الإقليمية من اجل المساعدة في إيجاد الحلول ، فهذا التضييع للفرص والتردد في اتخاذ القرارات الصائبة للعقلية التي تحاول إخفاء نقاط ضعفها عبر وهم نظرية المؤامرة [٢] (مرجع سابق،ص٥٥).

وهنا يمكن القول إن جائحة كورونا ليست قضية أمنية ، إلا أن جميع الأنظمة السياسية المتأثرة بأزمتها تتعامل معها كقضية أمنية ، إلا أن الفرق يكمن في حجم التعامل وكيفية إدارة الازمة والتعامل معها والاتجاه نحو اعتماد المعرفة والمنهج العلمي ، لذا ينبغي على الدولة العراقية مواجهة كل الأزمات بما فيها أزمة جائحة كورونا في سياق مصلحة البلد التي تقوده إليها الحكمة ، كي يحافظ على كرامته والتطلع الى المستقبل.

٤- **التحدي الاجتماعي:**

أن طبيعة استعداد المجتمع العراقي لجائحة كورونا الذي أخذ تأثيره على نطاق واسع من العالم، وأودى بحياة الآلاف من البشر في مدة زمنية قصيرة ، وأصبحت البشرية تواجه أزمة عالمية قد تكون أزمة جيل بأكمله، لذا ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار النظام الاجتماعي والفكري في المجتمع العراقي ، وطبيعة تعامله مع الانتشار الكبير والسريع والخطير لجائحة كورونا ، أن الأوبئة بطبيعتها تعد أمراضاً جديدة لا تتوافر بشأنها معلومات او توقعات بكيفية انتشارها ومكافحتها في حال أخذ بالحسبان الاختلافات الواضحة بين الأفراد من مستويات الوعي والسلوك المنضبط والمنظم للالتزام والتقييد بالإرشادات والنصائح المقدمة من العديد من المختصين(٣)(حسين واحمد،٢٠٢٠، الاستعداد الاجتماعي لفايروس كورونا في العراق ، https://www.bayancenter.org).

لذا يجب على النظام السياسي العراق ان يتفطّن في الوقت الحالي، أن فرض الحجر الصحي الكامل أو الجزئي، لمصير المعوزين ممن كانت حياتهم صعبة وستزداد صعوبة، في ظل هذه الظروف، وان تتوجه السلطة بسياساتها في القيام بشؤون هذه الفئة الواسعة، وهو ما تستطيع لقلة الموارد، من ناحية، وبسبب عدم وجود النصوص والمعرفة الحقيقية لأماكن أعداد أفراد هذه الفئات الهشة، لتكون هي أولى الصور الدراماتيكية لهذه المرحلة، الى جانب المصابين، والحاجة الى الأجهزة والأطباء، لاحتواء تداعيات الوباء، من ناحية أخرى (١)(بشير ،كوروتنا والعقد الاجتماعي العربي الجديد،٢٠٢٠، https://www.m.iraq.amsi.net)..

تاكيداً أن المسألة الاقتصادية ستكون في المقام الأول من الأولويات في أدارة الأزمة ، وستحتاج السلطة العراقية الى الخروج بأقل الأضرار ، والحديث عن الهيكلي من هذه الازمة ، والمتمثل في اتباع منظمة ريع وفساد لا يمكنها أن يسمحا بحلول سريعة وجذرية تحد وتحتوي القليل من التداعيات عن الاقتصاد الهش أصلاً ، قبل هذه الجائحة ، وبما أن السلطة أهملت الاقتصاد بمعاييره المجتمعية وركزت ،فقط، على ما يخدم الدائرة المستفيدة مع هامش للفئات المهمشة لشراء السلم الاجتماعي ، فانها ستخرج منهكة من هذه الجائحة وستكون مضطرة للتفكير ملياً في مراجعة كل قواعد التسيير ، الاستثمار الحوكمة للقطاعات المنتجة ، بما يعيد للاقتصاد المجتمعي توازنه ، بل ستكون مضطرة الى إبعاد الفساد وتجريمه والرفع من قيمة الكفاءة والابداع،

لانهما سيكونان الباب الذي سيأتي منه مخرج للازمة ، وتعيد له شرعية الحكم بالرضا ، وليس بالاملاء وبالاقصاء، كما جرت العادة (٢)(مرجع سابق،ص٢)

أن جائحة كورونا قد تكون أخطر التحديات التي نواجهها في وقتنا الحالي، ومع ذلك فإن المجتمع العراق بكافة أطيافه يجدون سبلاً جديدة لتسخير إنسانيتهم المشتركة، حتى وان كانت مواجهة الفيروس تقتضي منهم ان يتباعدوا بأجسادهم، ومع ارتقائنا إلى مستوى هذا التحدي لمكافحة الجائحة نرى هنالك بناء للروابط الاجتماعية بشكل اقوى والتكاتف والتضامن بين أطياف المجتمع العراقي (٣)(النصراوي،مرجع سابق،ص)

من هنا نرى أن جائحة كورونا قدم لنا صورة أخرى من الضعف يرتبط بهشاشة أجزاء مهمة من النظام السياسي والأمني – الصحي – والاقتصادي وحتى الاجتماعي في العراق خاصة مع انخفاض أسعار النفط (بين ٢٢–٣٥) دولار للبرميل الواحد والنفط الذي يشكل ٩٥٪ دولارا من قيمة الناتج القومي الإجمالي، والامر يرجع أيضا لاستمرار تكتلات الفساد السياسي الاقتصادي الحكومي متجذراً في مؤسسات الدولة مما اضعف الدولة العراقية.

المبحث الثاني

نتائج وتقييم إدارة الحكومة العراقية لأزمة كورونا

المطلب الأول: المآلات واحتمالات المستقبل

يعيش العراق الآن في أزمة حقيقية لا يمكن ان ينكرها من يملك بصراً وبصيرة ، وعليه لا بد من ان نتفق على وجود الأزمة ؛ لأن هذا الاتفاق من اهم عوامل الوصول الى إيجاد حلول للأزمة ، فإن من اعظم الروافد المغذية للأزمة العراقية المركبة حاليا (العملية السياسية) ، رغم قناعة غالبية القوى السياسية بالخلل الواضح في إدارة الدولة ، يبدو ان تلك القناعة قدّمت مصلحتها على حساب مصلحة العراقيين الذين يعانون مشاكل وازمات متداخلة ، لذا فالأزمة العراقية في ظل جائحة كورونا بحاجة الى عملية تفكيك وتركيب ، ينبغي تطبيق القانون وتنفيذه على الجميع ومحاسبة كل مقصر ، سواء من المشاركين في العملية السياسية أو غيرهم، وضرورة انزال العقاب القضائي اللائق بكل مخالف ، فهنالك سيناريوهات مقترحة بهذا الصدد ، منها: (١)(عنيدي،٢٠٢٠،ص٣٣):

المشهد الأول : إعادة بناء الدولة على اعتبار ان واقع الازمة يكمن في بناء الدولة السياسية ، ومن ثم فان إعادة البناء كفيل بتجاوز الأزمات ، ولكن ما هي احتمالية نجاح هذا

السيناريو؟ وهل يمكن بلوغه بالأطر الدستورية ومفهوم الشرعية والمشروعية في ظل التحدي الداخلي والخارجي.

المشهد الثاني: تصحيح مسار بناء الدولة السياسي ضمن الأطر الدستورية ومفهوم شرعية ومشروعية العمل السياسي من خلال الانتخابات وعبر اعتماد آلية تقتضي تشريع قانون الانتخابات الفردي ذات الدوائر المتعددة من خلال الاتي:

- تشكيل حكومة تصريف اعمال
- اعلان انتخابات مبكرة

لكن، التساؤل الذي يطرح هل بالإمكان اصلاح بنية نظام الدولة السياسية في ظل المتغيرات الاتية:

- غياب صانع القرار السياسي
- طبيعة بناء الدولة السياسي
- مصالح القوى الحزبية وقادتها السياسيين
- المتغير الخارجي سيما الولايات المتحدة وايران ؟

إن خطورة الأزمات الحالية في العراق تؤشر حقيقة مفادها أن معالجة تلك الازمات والمشكلات لن يكون بالأمر اليسير ، ولن نتوقع حلولا تكون نتائجها ملموسة بصورة سريعة ، إلا ان ذلك لا يعني فقدان الحلول وعدم القدرة على مواجهة تلك التحديات والنهوض من جديد ، ووضع الحلول والمعالجات الآنية والمستقبلية لها يستدعي وجود طبقة سياسية على قدر كبير من الحكمة والعقلانية في التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والصحية ، وهو ما نفتقده للطبقة الحالية ، فضلاً عن إيجاد التوازن للحكومة العراقية القادمة تجاه التحديات المحلية والإقليمية والدولية وبما يضمن مصلحة العراق أولاً واخيراً، من خلال ابعاد جميع الأطراف الفاشلة والفاسدة من العملية السياسية والتي جربها الشعب العراقي منذ عام ٢٠٠٣م، من خلال وعي وتثقيف بضرورة التغيير نحو الأفضل كونه الضمانة الحقيقية لحياة كريمة للأجيال القادمة من خلال اختيار الذين يتحلون بالنزاهة والكفاءة والإخلاص ، فالتغيير لا يكون مستورد من الخارج، بل يجب ان يأتي من الداخل ويلبي حاجات الشعب وهمومه ، وصولاً الى شاطئ الأمان (١)(كاطع،٢٠٢٠، ٦٦).

المطلب الثاني: الإجراءات الحكومية لمواجهة جائحة كورونا

اتخذت الحكومة العراقية إجراءات صارمة لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد، وهي إغلاق المدارس والجامعات بصورة مؤقتة، ثم تم تعليق صلاة الجمعة وغلق المساجد والجوامع، وبعدما تفاقم الوضع ، اذ تم تشكيل لجنة لإدارة الازمة ،والتي أعلنت عن خطتها بأخلاء الشوارع والأسواق التجارية بدون ان تكون هنالك تدابير جدية على ارض الواقع لمكافحة الفيروس(٢)(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، جائحة كورونا بحاجة الى القيادة والتضامن للقضاء على الوباء ،٢٠٢٠، www.iq.undp.org).

فحاولت الحكومة تدارك اخطائها في التعامل مع الأزمة ، فقررت خلية الأزمة عددٍ من القرارات والإجراءات حظر السفر واغلاق المطارات، بسبب مخاوفها انتشار الوباء واعتمدت بإصدار القوانين لمنع الناس من الخروج الى التجمعات والحدائق والأماكن المزدحمة وتطبيق غرامة مرورية للمخالفين، ومصادرة سياراتهم ومنع المغادرة والسفر بين المحافظات العراقية، مع استئناف جزئي للأنشطة الاقتصادية حيث اعيد فتح العديد من المكاتب والمؤسسات الحكومية بنسبة ٢٥٪ في حين لاتزال المدارس والجامعات مغلقة ، واستمر حظر التجمعات الثقافية والدينية والرياضية (٣)(مرجع سابق،ص٤).

أفاد تقرير لوكالة رويترز: " وبحسب وزارة الصحة العراقية فان العراق تجنب انتشاراً كارثياً لفايروس كورونا المستجد، اذ سجلت حوالي ٢٢٠٠ إصابة وتوفي ١٠٠ شخص على الأقل، لكن كما هو الحال في العديد من البلدان ، فان التدابير المطلوبة ، بما في ذلك حظر التجوال المعمول ، والذي أخرجت المتاجر من الاعمال التجارية وتركت المعيلين في المنزل ، مما أدى الى تضرر القطاعات الضعيفة من السكان بشدة".(٤)(وكالة رويترز، العراق تجنب انتشارا كارثياً لكورونا،٢٠٢٠، http//ara.reuters.com)

جدول رقم (٢)

يبين عدد الإصابات وحالات الوفاه بفيروس كورونا

المصدر / قسم الإحصاء على الموقع www.moh.gov.iq

على الجانب الاقتصادي أقرت الحكومة حزمة من القرارات والإجراءات لمعالجة تدهور الأوضاع ولتقديم المساعدة العاجلة للمتضررين، بالتقديم لاستمارة الكترونية بمنحة طوارئ مبلغ ٢٥ دولاراً أي ما يعادل ٣٠ الف دينار عراقي للفرد الواحد، للأسر التي ليس لها أجور حكومية والتي تكافح من اجل الحصول على دخل يومي(١) (وكالة رويترز، مرجع سابق،ص٥).

من جهة أخرى استطاع الحكومة العراقية في ضبط الأوضاع الداخلية وتراجع الاحتجاجات ضد النظام ، اذ استفادت من حالة الهلع المجتمعي من تفشي "كورونا" ومن كونها حالة عالمية لا تخص العراق وحده، وذلك لاستعادة الهدوء والاستقرار الداخلي بعد شهور من الاضطرابات وعدم الاستقرار الداخلي ، ففي ظل جائحة كورونا تراجعت كافة مظاهر الاحتجاجات الحاشدة في ساحات التظاهر في مختلف المحافظات الجنوبية والوسطى ، فضلاً عن أن الإجراءات الاحترازية والحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي ، أسهم في هدوء نسبي اجباري وبالتوازي مع تراجع الغضب الداخلي ضد النظام .

في مقابل ذلك بعض النجاحات المحدودة كانت هنالك تداعيات ونتائج سلبية مؤثرة على النظام السياسي العراقي وعلى مجمل أزماته الداخلية والخارجية، ومنها: (٢)(سويل،٢٠٢٠،ص٣٤)

١- التأخر في التعامل مع جائحة كورونا وتحمل المسؤولية عن الانتشار للفيروس، اذ كانت السلطة المستقيلة برئاسة عادل عبد المهدي وقرارتها سبباً رئيساً في تفاقم الأزمة، حيث تأخرت في الكشف والاعلان عن وجود الفيروس وغلق الحدود مع الدول المصابة بالفيروس ومنع دخول الأجانب عن طريق المنافذ الحدودية، مما تأخر السلطة في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الجائحة الامر الذي أدى الى اتساع نطاقها.

٢- الفشل في إدارة الأزمة: حيث اثرت تملص رئيس الوزراء من تحمل مسؤولية إدارة لجنة الخلية بإدارة الأزمة، وربما أراد ان يلقي بعبء المسؤولية عليها، كما أن نمط تعاطيه مع الازمة كان محدودا مع محدودية النفقات المالية المتوفرة .

٣- عدم ثقة المواطنين في السلطة: رغم ضعف الإجراءات الاحترازية من جانب أجهزة الدولة ومؤسساتها، لكن لم يبد المواطنون الالتزام الكافي والاستجابة الفعالة، حيث أثرت أزمة الثقة بين المواطنين والسلطة على الحد من الاستجابة الشعبية وتوجيهاتها.

٤- مضاعفة الازمة الاقتصادية والمعيشية: لا شك ان السلطة لم تكن مستعدة لمواجهة أزمة بهذا الحجم، بل إن هذه الأزمة اضافت الى النظام أعباء اقتصادية لا تستطع ان تتحمل تبعاتها، كما أنها ضاعفت معاناة المواطنين، وضاعفت من مشاكلهم المعيشية، في ظل صعوبة في حالة استمرت الأزمة لفترة أطول في تدبير الاحتياجات الأساسية، وحسب ما نقلته وسائل الاعلام باسم وزارة التخطيط العراقي ، عبد الزهرة الهنداوي " ان ٢٠٪ من السكان حاليا يعيشون في فقر ومن المتوقع ان ترتفع النسبة الى ما يقرب ٣٠٪ هذا العام بسبب الأشخاص الذين تركوا العمل نتيجة الأزمة "(١)(وكالة رويترز ،مرجع سابق،ص٧) .

ولاشك، أن ما تقدم جعل من تلك الازمات أزمات شمولية بمعنى لم تستثني جانباً او قطاعاً ما من عمليات الفشل والتدهور، وهو فشل لامس الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية.

الخاتمة

أن جائحة كورونا "كوفيد-١٩" هو أخطر جائحة تصيب العالم منذ أكثر من قرن، يأتي ذلك وقت يعيش فيه العراق تحت ضغوط كبيرة بسبب ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب، هذه بعض العوامل التي أدت إلى احتجاجات شعبية كبيرة ضد الحكومة العراقية ، ففي حال حدوث انتشار واسع النطاق لجائحة كوفيد-١٩ فسيكون له آثار سياسية واقتصادية وأمنية من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من زعزعة الاستقرار في الدولة العراقية، حتى الآن تفاوتت الاستجابة للوباء بشكل كبير بين محافظات العراق ، على الرغم من أن معظمها قد اتخذ تدابير وقائية تشمل الحجر الاجتماعي ووقف الكثير من الانشطة الاقتصادية، وتشير البيانات الرسمية إلى الانتشار المحدود في العراق مقارنة بمناطق أخرى من العالم، إلا أن الحكومات العراقية تدرك أن بعض بؤر تفشي فيروس كورونا المستجد موجودة في جوارها المباشر ، مع تمتعها بعلاقات تجارية أو جيوسياسية وثيقة مع دول الجوار ، حيث لا يزال فيروس كورونا موجوداً، علاوة على ذلك، يجب توخي الحذر عند أخذ البيانات الرسمية التي تقدمها الحكومات العراقية، وذلك بسبب احتمال ندرة وسائل الكشف عن حالات الاصابة والوفيات واخفائها للمعلومات، وأيضاً لا يزال من المبكر في التكهن بالأثر الذي ستتركه جائحة كوفيد-١٩ على الوضع الاقتصادي، ولكن توجد أدلة كافية على أنه سيكون لها تكلفة اقتصادية عالية والعديد من التبعات الاجتماعية والسياسية، ما لم يتم تسويق لقاح فعال ضد هذا المرض، فأن الدول العراقية ستواجه، مثلها مثل دول أخرى كثيرة في العالم، معضلة كبيرة؛ إما أن تخفف من تدابير الوقاية التي لها تكلفة اجتماعية واقتصادية عالية، مما يفتح الباب لمزيد من الاصابات والوفيات، أو أن تحافظ على هذه التدابير بينما يتدهور الاقتصاد وتزداد الاضطرابات الاجتماعية، ومع انعدام آليات المشاركة السياسية من قبل المواطنين ومساءلة من هم في السلطة، فإن إدارة هذه المرحلة الطارئة قد تزيد من تردي العالقة بين الدولة والمجتمع، وستكون النتيجة النهائية لهذه الأزمة بالنسبة للدولة العراقية مشروطة بعدة عوامل مثل مدة حالة الطوارئ الصحية ، وفعالية السياسات الحكومية – حيثما وجدت– في التخفيف من آثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وتقييم المواطنين لأداء الحكومة ، ومع ذلك، في ظل الديناميكيات العالمية السريعة للتغير، فإن العديد من العوامل التي ستحدد نهاية هذه الأزمة تخرج عن سيطرة الحكومة العراقية، لأنها تعتمد على الوضع العالمي الذي يحدد بدوره العديد من مصادر دخل هذه الدول (الطاقة والتجارة والسياحة والنقل وما إلى ذلك) وفرص العمل التي قد تتوفر لسكانها، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المشاكل القائمة ، ولكنها

أيضاً قد تكون جائحة كوفيد-١٩عاملاً تمثل فرصة لزيادة التعاون والتحرك نحو الحكم الرشيد وتغيير مسار النزاعات السياسية بين الفرقاء السياسيين في العراق ، ومن المرجح أن يكون الوباء الناجم عن فيروس كورونا المستجد هو آخر التحديات السياسية التي تواجه الحكومة العراقية ، مما يجعل التعاون أكثر إلحاحا وكذلك الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة التحديات الداخلية القادمة، وكذلك ربما لا يوجد تهديد مشترك يمكن ان ينبثق من صراعات على السلطة أو تحالفات تمليها حسابات جيوسياسية.

قائمة المصادر

1) فرناندث ، هيثم عميره ، فيروس كورونا في الدول العربية: عاصفة عابرة، فرصة للتغيير أم كارثة إقليمية؟ ، معهد إلكانو الملكي للدراسات الدولية والاستراتيجية ، العدد :٣٩، مدريد ، ٢٠٢٠م، ص٤.

٢) شكارة ،احمد عبد الرزاق ، عالم ما بعد كورونا : تصورات ، تداعيات وافاق، ولكن اين العراق منعا؟ ، جريدة المدى ، العدد :٤٦٤٣، بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٧: https//www.almadapaper.net

٣) عبد اللطيف ، هاني، آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية ، بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٤: https://studies.aljazeera.net/

٤) كاطع، سليم ،أزمات العراق في ٢٠٢٠ الحلول المنتظرة، ورقة بحثية ضمن حلقة نقاشية ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٠/٣/٢٣م: https//annabaa.org

٥) رياض ، عثمان ، النظام السياسي في العراق : بين الانسداد والتداعي ، قناة TRT عربي ، بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٣: www.trtarabi.com

٦) خسائر فادحة تواجه العراق.. كورونا يغير معالم الاقتصاد في الشرق الأوسط ، وكالة NAS منشور في شبكة المعلومات الدولية (نت) بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٥: www.nasnews.com

٧) لنصراوي، سلطان جاسم ، الاقتصاد العراقي في ظل جائحة كورونا.. سيناريوهات لمسارات عجز الموازنة، مقالة ،بتاريخ:٢٠٢٠/٤/٢١ ، جامعة كربلاء في كلية الإدارة والاقتصاد : www.uokerbala.edu.iq

٨) الخفاجي ،حيدر ، جائحة فيروس كورونا من العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، قسم الأبحاث ،مقالة بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٣ على الموقع الالكتروني: https://www.bayancenter.org

٩) حسين و أحمد ، أحمد خضير، ياسين أحمد ، الاستعداد الاجتماعي لفايروس كورونا في العراق –دراسة ميدانية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،قسم الأبحاث ، (نت) بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٤ على الموقع الالكتروني :https://www.bayancenter.org

١٠) بشير ، محمد سي، كوروتنا والعقد الاجتماعي العربي الجديد ، هيئة علماء المسلمين في العراق ، بتاريخ: ٢٠٢٠/٤/٨م ، على الموقع الالكتروني : https://www.m.iraq.amsi.net.

١١) عنيدي ، ميثم ،أزمات العراق في ٢٠٢٠ والحلول المنتظرة ، حلقة نقاشية ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٣، شبكة النبأ الالكترونية : https//annabaa.org

١٢) كاطع ،سليم ، أزمات العراق في ٢٠٢٠ والحلول المنتظرة ، حلقة نقاشية ،مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، منشور في ٢٠٢٠/٣/٢٣، شبكة النبأ الالكترونية : https//annabaa.org

١٣) جائحة كورونا بحاجة الى القيادة والتضامن للقضاء على الوباء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ، على الموقع الالكتروني : www.iq.undp.org

١٤) تقرير وكالة رويترز، العراق تجنب انتشارا كارثياً لكورونا ، :http//ara.reuters.com

١٥) سويل، كيرك ، التحديات امام الحكومة العراقية الجديدة ، مجلة صدى ، مركز الشرق الأوسط ، ، بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢ : http://m.iraq-amsi.net

Ministry of Higher Education & Scientific Research
Journal of Anbar University for Languages & Literature
ISSN (2073 - 6614)

Journal of Anbar University For Languages & Literature

Scientific Journal Issued By: Anbar University

Special Volume 2021

Trust Number in The National Library: 1379 for The Year 2010

Journal of Anbar University for Languages & Literature
P.O. Box:55431 Baghdad / 55 Ramady
Iraq - Anbar - AlRamady - University of Anbar
E-mail:aujll@yahoo.com